الأمم المتحدة
A/RES/78/149
الجمعية العامة
Distr.: General
21 December 2023

الدورة الثامنة والسبعون
البند 18 من جدول الأعمال
التنمية المستدامة

قرار اتخذته الجمعية العامة في 19 كانون الأول/ديسمبر 2023

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/78/461، الفقرة 53)]

149/78 - الدور المحوري للترابط المستقر الذي يمكن التعويل عليه في مجال الطاقة في تحريك عجلة التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تشدد على الحاجة إلى اتباع نهج متسق ومتكامل في معالجة قضايا الطاقة وتعزيز أوجه التآزر بين بنود جدول الأعمال العالمي لتسخير الطاقة في أغراض التنمية المستدامة، مع التركيز على القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى قراريها 210/63 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2008 و 263/67 المؤرخ 17 أيار/مايو 2013 بشأن المرور العابر الموثوق به والمستقر للطاقة ودوره في كفالة التنمية المستدامة والتعاون الدولي،

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام المعنون "المرور العابر الموثوق به والمستقر للطاقة ودوره في كفالة التنمية المستدامة والتعاون الدولي"[1]،

وإذ تشدد على أن الترابط المستقر الذي يمكن التعويل عليه في مجال الطاقة يعتمد على قدرة البلدان على نقل الطاقة وتحويلها وتخزينها وتأمين مرورها العابر من خلال نظم أو شبكات مختلفة،

وإذ تلاحظ أن الترابط في مجال الطاقة الذي يتسم بالاستقرار والكفاءة ويمكن التعويل عليه باعتباره عاملا رئيسيا من عوامل التنمية المستدامة، يصب في مصلحة المجتمع الدولي برمته،

وإذ تسلم بضرورة استمرار التعاون الدولي في تحديد سبل ضمان الترابط المستقر الذي يمكن التعويل عليه في مجال الطاقة من أجل إيصال الموارد الطاقية إلى الأسواق الدولية عن طريق نظم نقل مختلفة،

وإذ تؤكد أوجه التآزر بين خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس[2]، وإذ تكرر تأكيد مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[3]،

البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة

وإذ تؤكد أنه في غياب الترابط في مجال الطاقة ونقلها على نحو يتسم بالاستقرار والقدرة على التكيف ويمكن التعويل عليه، فإن البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ستواجه صعوبات في تلبية احتياجاتها من الطاقة، مع مراعاة تنوع الحالات والسياسات الوطنية والاحتياجات والقدرات المحددة للبلدان النامية،

وإذ تشدد على أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بوسائل منها إنشاء نظم وشبكات وأطر سوقية موثوقة ومستقرة تربطها بالأسواق الإقليمية والدولية وتعزيز هذه النظم،

وإذ تشدد على أهمية تعزيز الترابط بين الجزر وربط اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية بالأسواق الإقليمية وبسلاسل الإمدادات العالمية، بما في ذلك عن طريق إدماجها في ممرات النقل البحري وممرات النقل المتعدد الوسائط والممرات الاقتصادية القائمة والناشئة،

وإذ تسلم بالدور الهام الذي تؤديه مراكز نقل الطاقة من أجل المرور العابر للطاقة إلى الأسواق الدولية على نحو يتسم بالاستقرار ويمكن التعويل عليه،

وإذ ترحب بالجهود المبذولة على الصعد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والدولي في دعم نظم الترابط في مجال الطاقة ونقلها وتيسير تجارة الطاقة من أجل تعزيز التنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ إنشاء فريق الخبراء العامل المعني بالترابط في مجال الطاقة من جانب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بموجب قرارها 8/73 المؤرخ 19 أيار/مايو 2017،

---

(1) A/69/309.

(2) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(3) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الأول.

وإذ تلاحظ أيضا نتائج المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالمرور العابر الموثوق به والمستقر للطاقة ودوره في كفالة التنمية المستدامة والتعاون الدولي، الذي عقد في عشق أباد في 23 نيسان/أبريل 2009[4]، وكذلك اجتماع الخبراء الدولي المعني بالمرور العابر الموثوق به والمستقر للطاقة لأغراض التنمية المستدامة[5]، الذي عقد في عشق أباد في 10 و 11 كانون الأول/ديسمبر 2014 وفقا لقرار الجمعية العامة 263/67،

وإذ تحيط علما بمنتدى الطاقة المستدامة للجميع الذي عقد في كيغالي في الفترة من 17 إلى 19 أيار/مايو 2022، وإذ تحيط علما مع التقدير بالاقتراح السخي المقدم من حكومة تركمانستان لاستضافة منتدى الطاقة المستدامة للجميع في عام 2026،

1 - ***تشجع*** على مواصلة التعاون الدولي في تعزيز الترابط المستقر الذي يمكن التعويل عليه في مجال الطاقة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي للنهوض بالتكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة، ولا سيما لتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛

2 - ***تشجع أيضا*** الجهود الرامية إلى إقامة بنية تحتية طاقية آمنة وقادرة على الصمود عبر الحدود وإلى تحقيق الترابط في مجال الطاقة؛

3 - ***تحيط علما*** بالحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة الذي عقد في 24 أيلول/سبتمبر 2021 لتعزيز تنفيذ ما يرد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030[6] من أهداف وغايات تتعلق بالطاقة دعماً لتنفيذ عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع والالتزامات الطوعية التي صيغت في 200 اتفاق في مجال الطاقة، وتحيط علما أيضا بخريطة الطريق التي اقترحها الأمين العام للتعجيل بالعمل على تحقيق الهدف 7، على النحو المبين في تقرير الأمين العام بشأن ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة[7]، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

4 - ***تحيط علما أيضا*** باقتراح حكومة تركمانستان استضافة اجتماع دولي للخبراء في أوائل عام 2024 لمناقشة الاستراتيجيات وتشجيع التعاون بشأن تعزيز الترابط في مجال الطاقة، مع الاعتراف بالدور المركزي لذلك التعاون في تحريك عجلة التنمية المستدامة وتلبية احتياجات البلدان التي لديها موارد محلية محدودة من الطاقة؛

5 - ***تدعو*** الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء والكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية، بشأن المسائل المتصلة بالترابط المستقر الذي يمكن التعويل عليه في مجال الطاقة، والسبل الممكنة للتعاون الدولي في هذا المضمار، وأن يبلغ تلك الآراء في تقرير موجز من الأمانة العامة إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين لمواصلة النظر فيها.

الجلسة العامة 49
19 كانون الأول/ديسمبر 2023

---

(4) انظر A/63/843.

(5) A/69/725.

(6) القرار 1/70.

(7) A/77/211.